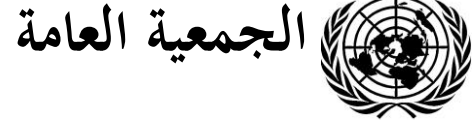


Distr.: General
8 March 2018
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٤	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٥	ثانيا - الميزانية
٥	ثالثا - الظروف الاقتصادية
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - الخدمات المالية
٧	جيم - السياحة
٨	دال - البناء
٨	هاء - النقل والاتصالات

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر خاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالقائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الموقع الشبكي www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



٨	رابعاً - الظروف الاجتماعية .
٨	ألف - لمحة عامة
٩	باء - العمالة
٩	جيم - التعليم
١٠	دال - الصحة العامة.
١٠	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١١	واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها.
١٢	خامساً - البيئة
١٣	سادساً - المسائل العسكرية
١٤	سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية
١٤	ثامناً - الوضع المستقبلي للإقليم
١٤	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٤	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٥	تاسعاً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
١٨	خريطة برمودا

المرفق

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون رانكن (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو ٩١٧ كيلومترا شرق ساحل ولاية نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف الإقليم من ٨ جزر رئيسية و ١٣٠ جزيرة أصغر حجما.

المساحة: ٥٣,٣٥ كيلومتراً مربعاً

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٤٥٠ ٣٧٠ كيلومترا مربعا

السكان: ٦١ ٦٥٨ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٧)

العمر المتوقع عند الولادة: ٨١,٥ سنة (الرجال: ٧٧,٧ سنة؛ والنساء: ٨٥,١ سنة (تقديرات عام ٢٠١٧))

التركيبة العرقية: نحو ٥٤ في المائة من السود و ٣١ في المائة من البيض و ١٥ في المائة من ذوي الأعراق المختلطة وأعراق أخرى (عام ٢٠١٠)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: هاميلتون

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء ديفيد بيرت

الأحزاب السياسية الرئيسية: حزب العمال التقدمي؛ وتحالف برمودا الموحدة

الانتخابات: جرت أحدث انتخابات في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ الانتخابات المقبلة: مقرر إجراؤها بحلول تموز/يوليه ٢٠٢٢

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم ١١ عضوا يعيّنهم الحاكم (٣ أعضاء من اختيار الحاكم، و ٥ أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و ٣ أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم ٣٦ عضوا يُنتخبون ضمن ٣٦ دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٩٩ ٣١٦ دولارا (عام ٢٠١٦)

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية والسياحة

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية

معدل البطالة: ٧ في المائة (عام ٢٠١٧)

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام ١٥٠٥ الرحالة الإسباني خوان دي برموديث، وسميت في عام ١٥١٠ باسم "لا برمودا (La Bermuda)". وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنها في عام ١٦٠٩ مستعمرون بريطانيون تحطمت سفينتهم على إحدى شعابها وهم في طريقهم إلى فيرجينيا. وفي عام ١٦١٢، وسّع الملك جيمس الأول الميثاق الملكي الممنوح لشركة "فيرجينيا كومباني" ليشمل برمودا. وبعد أن ألغى ميثاق الشركة في عام ١٦٨٤، ألحق حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - عُُدل دستور برمودا الذي صدر في عام ١٩٦٨ في خمس مناسبات، وكان آخر تنقيح في عام ٢٠٠٣. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكما ذاتيا داخليا شبه كامل، يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحد الأدنى من الضوابط الدستورية. والحاكم (والقائد الأعلى للقوات المسلحة)، الذي يعينه التاج البريطاني، هو المسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة.

٢ - وللإقليم نظام حكم برلماني يتألف من الحاكم، ونائب الحاكم، ومجلس الوزراء، وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعين الحاكم في منصب رئيس الوزراء عضو مجلس النواب الذي يبدو أنه أقدر أعضاء المجلس على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس المكون من ٣٦ عضوا، الذين يمثل كلٌّ منهم دائرة برلمانية. ويرأس رئيس الوزراء مجلس وزراء يضم رئيس الوزراء وستة وزراء آخرين على الأقل.

٣ - ويستند القانون والنظام القانوني في برمودا إلى تطبيق القانون العام الإنكليزي، ومبادئ الإنصاف، وتشريعات المملكة المتحدة (السارية منذ عام ١٦١٢) التي مُدِد نطاق انطباقها ليشمل برمودا، والقوانين التي سنّها برلمان برمودا. ويُعين أعضاء هيئة القضاء باقتراح من رئيس القضاة. وفي برمودا ثلاث محاكم هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني تلك الأقاليم.

٤ - ويجب ألا تقل سن الناخب عن ١٨ سنة في تاريخ إجراء الانتخابات العامة أو الاستفتاءات وأن يكون حاملا للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم الحالة، أو غير حامل للجنسية على أن يكون مسجلا في قائمة الناخبين منذ ١ أيار/مايو ١٩٧٦. وقد أُجريت الانتخابات العامة في الإقليم لانتخاب ٣٦ عضواً في مجلس النواب في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، ففاز حزب العمال التقدمي بـ ٢٤ مقعداً. وتولى ديفيد بيرت من حزب العمال التقدمي منصب رئيس الوزراء في اليوم التالي، خلفا لمايكل دنكلي من تحالف برمودا الموحدة الذي كان رئيسا للوزراء منذ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي سن الثامنة والثلاثين، أصبح السيد بيرت أصغر رئيس وزراء لبرمودا.

٥ - وفي عام ١٩٩٥، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن ضمن الـ ٥٨,٨ في المائة من الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شاركوا في الاقتراع، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا وفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، صوت ٧٣,٦ في المائة ضد الاستقلال. وكان الحزب الموجود في المعارضة آنذاك، وهو حزب العمال التقدمي، قد نظم في أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أن المسألة ينبغي حسمها في انتخابات عامة.

٦ - وكانت لجنة استقلال برمودا قد أفادت في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٥ بأن المسألة العرقية ما زالت سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبرمودا في مختلف مراحل تاريخها. فالانقسامات العرقية تستغل في برمودا بدرجة كبيرة إما لتأييد الاستقلال أو لمعارضته، وكذلك لتحديد الأسلوب الواجب اتّباعه لتحقيق من رغبات السكان. وحزب العمال التقدمي، وهو الحزب الحاكم في عام ٢٠٠٥، يريد أن تُحسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات. ويقال إن حزب العمال التقدمي ما زال ملتزما علنا باتّباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، حزب برمودا

المتحدة، الذي أصبح تحالف برمودا الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا كل أسلوب من الأسلوبين.

٧ - وذكر رئيس الوزراء، في مقابلة أجريت معه في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أنه على الرغم من أن دستور حزبه ينص على تحقيق الاستقلال، فإن حكومة الإقليم لا تلتزم بالسعي إلى تحقيق الاستقلال في ذلك الوقت بقدر ما تلتزم بتنمية الاقتصاد والتصدي للتحديات الملحة داخل الإقليم.

ثانياً - الميزانية

٨ - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقاً لبيان ميزانية الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ الخاصة بحكومة الإقليم، الذي قدم في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ عن تلك السنة، فإن الإيرادات تقدر بمبلغ ١,٠٩ بليون دولار، ويقدر الإنفاق الإجمالي بمبلغ ١,١٨ بليون دولار. وعلاوة على ذلك، في سنة الميزانية ٢٠١٧/٢٠١٨، يُتوقع أن تحقق حكومة الإقليم إيرادات قدرها ١,٠٤ بليون دولار (بزيادة قدرها ١,٩ مليون دولار عن التقديرات الأصلية)، حيث تبلغ نفقات التشغيل الحكومية المتوقعة ٩٢١,٥ مليون دولار، والنفقات الرأسمالية المنقحة ٦٠,٤ مليون دولار، وتكاليف خدمة الديون ٤,٥ ملايين دولار، وكلها أقل من التقديرات الأصلية. وتبلغ التقديرات المنقحة للعجز الإجمالي ما قيمته ١١٩,٢ مليون دولار، وهي أقل بمبلغ ٦٢,٨ مليون دولار من العجز الفعلي للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، بانخفاض نسبته ٣٥ في المائة.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - يقوم اقتصاد برمودا أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن القطاع الصناعي للإقليم صغير الحجم والزراعة محدودة لأن نسبة الأراضي صالحة للزراعة لا تتجاوز ٢٠ في المائة.

١٠ - ووفقاً للمنشور المعنون "التقرير الاقتصادي الوطني لبرمودا، لعام ٢٠١٧"، الذي أصدرته وزارة المالية في شباط/فبراير ٢٠١٨، نما اقتصاد الإقليم، في عام ٢٠١٦، بنسبة ٣,٤ في المائة بأسعار السوق الحالية مقارنة بعام ٢٠١٥، مسجلاً نمواً للسنة الرابعة على التوالي بالقيمة الاسمية، بعد أربع سنوات من التراجع. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ٦,١٣ بلايين دولار تقريباً، مسجلاً زيادة قدرها ٣,٤,٢ ملايين دولار عن الرقم المنقح لعام ٢٠١٥ الذي بلغ ٥,٩ بلايين دولار تقريباً. ونتيجة لذلك، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣١٦ ٩٩ دولاراً في عام ٢٠١٦، من ٩٤٣ ٩٥ دولاراً في عام ٢٠١٥. ولكن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عند تعديله لمراعاة التضخم، انخفض بنسبة ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، من أصل القطاعات الخمسة عشرة الموجودة في برمودا، حققت جميع القطاعات ما عدا قطاعين (الصناعة التحويلية والإدارة العامة) نمواً في القيمة المضافة. ووفقاً لإفاداة الدولة القائمة بالإدارة، فإن أعلى معدل للنمو وهو ١٤ في المائة (زيادة من ١٢٦,٤ مليون دولار إلى ١٤٤,٢ مليون دولار) قد سُجل في قطاعات الخدمات المجتمعية والاجتماعية نتيجةً للأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية المتعلقة باستضافة مباريات كأس أمريكا الخامسة والثلاثين في عام ٢٠١٧.

١١ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة الإقليم استراتيجيتها الثنائية المسار بهدف تحسين الاقتصاد وفي الوقت نفسه تخفيض الإنفاق الحكومي والدين العام.

باء - الخدمات المالية

١٢ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن برمودا هي أحد المراكز الدولية الرائدة في الأنشطة المالية والأعمال التجارية في العالم. ويشكل ذلك القطاع حوالي ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وبرمودا أيضا هي إحدى الولايات القضائية الرئيسية على نطاق العالم التي تؤوي أنشطة التأمين وإعادة التأمين على نطاق واسع.

١٣ - وتتولى تنظيم قطاع الخدمات المالية هيئةً منظمة متكاملة هي هيئة النقد في برمودا التي لها سلطة تحصيل الغرامات المدنية. وليس للإقليم مصرف مركزي. وتتولى فيها إدارة ربط العملة بدولار الولايات المتحدة مصارف تجارية تلي العرض والطلب على أساس معدل واحد إلى واحد. والمصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطات البلد من النقد الأجنبي.

١٤ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، سُجلت ٣٦٢ شركة وشراكة دولية جديدة في برمودا خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٩,٣ في المائة من ٣٩٩ شركة وشراكة سُجلت في عام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، سُجلت برمودا ما مجموعه ٢٣ مؤسسة تأمين جديدة ولم يُسجل أي وسيط خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

١٥ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط ولاية قضائية تطبق فيها قوانين السرية المصرفية، وقد حافظت على سجل للمالكين المستفيدين من القطاع الخاص منذ أربعينيات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين النهائيين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تمسكه سلطة عامة، ويجري تحديثه باستخدام نظام آلي نشط تمشيا مع تغير الملكية على مر الزمن. وبموجب التشريعات التنظيمية، توجد أحكام خاصة بالمؤسسات المالية تتعلق بأصحاب الأسهم المسيطرين وتتطلب موافقة هيئة النقد على هؤلاء الأشخاص.

١٦ - وبرمودا تُلزم، منذ ما يزيد على ٧٠ عاما، الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير المعلومات عن المالك المستفيد النهائي. وتتولى السلطة حاليا التحري عن هؤلاء الأشخاص (بشرط أن يمتلكوا حصة مسيطرة دنيا قدرها ١٠ في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضا لتحريات من قبل السلطة. وتحتفظ السلطة بكل المعلومات المتعلقة بالمستفيد النهائي التي تقدم لها في إطار عملية التحري.

١٧ - وتتبادل الحكومة المعلومات مع السلطات المختصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين أبرمت معهما اتفاقات دولية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت برمودا ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالملكية النفعية، يتيح لسلطات إنفاذ القانون الاطلاع في أوانه على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية للشركات والكيانات القانونية المسجلة في نطاق الولايات القضائية لكل من تلك السلطات.

١٨ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته أقاليم ما وراء البحار ذات المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها

في المذكرات المتبادلة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وأمنة لجمع وتبادل واستخدام بيانات الملكية النفعية في الحالات التي لا تكون فيها موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون أقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجريمة المالية وتحقيق التعاون البناء لأقاليم ما وراء البحار مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (فرض الضرائب على الأعمال التجارية) التابع للاتحاد الأوروبي وفي الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني باسترداد الأصول. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بتوفير القيادة في جهود التصدي للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل لكي يتسع نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليشمل الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تطلب الأقاليم ذلك، ويتحدد مسار واضح لتلك العملية بناء على الاجتماع الذي عُقد خلال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، انضمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تيسير التعاون بين الولايات القضائية في فرض الضرائب وجمعها، وخاصة من أجل مكافحة تجنّب الضرائب والتهرب من دفعها. وبدأ سريان الاتفاقية في ١ آذار/مارس ٢٠١٤. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، في نهاية عام ٢٠١٦، كان لدى برمودا ١٠٦ شركاء في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف لتبادل المعلومات الضريبية، من خلال مشاركتها في الاتفاقية مع بلدان مجموعة العشرين، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى.

جيم - السياحة

٢٠ - تشير الإحصاءات الحكومية إلى أن ٤٦٥ ٦٤٦ مسافراً زاروا برمودا في عام ٢٠١٦ (ارتفع العدد من ٣١٦ ٦٠٠ مسافراً في عام ٢٠١٥)، وأنفقوا ما مجموعه ٣٥٨,٤ مليون دولار (ارتفع الرقم من ٣٠٤,٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٥). وبلغت إيرادات السياحة ما قيمته ٢٢٨ مليون دولار، أو ما نسبته ٢٢,٨ في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٦. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، أسهم قطاع السياحة مباشرة بما نسبته ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال نفس العام، كان ما نسبته ٧,٨ في المائة من القوى العاملة في الإقليم يزاول أعمالاً ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالسياحة، التي وفرت نحو ٦١١ ٢ فرصة عمل، وهو ما يشكل زيادة قدرها ٥١٠ ٢ فرص عمل مقارنة بعام ٢٠١٥. وفيما يخص الزوار، في عام ٢٠١٦، بلغ عدد المسافرين على متن الرحلات البحرية ٩٠٤ ٣٩٧ مسافرين (ارتفع العدد من ٥٢٢ ٣٧٧ مسافراً في عام ٢٠١٥) و ٤٩١ ٢٤٤ مسافراً بطريق الجو (ارتفع العدد من ٨١٤ ٢١٩ في عام ٢٠١٥).

٢١ - وتشير الإحصاءات الرسمية لحكومة الإقليم إلى أنه، بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٧، قُدم إلى برمودا نحو ٥٦٥ ٠٠٠ زائر، بمن فيهم نحو ٦٠٠ ٣٥٠ زائر على متن سفن سياحية.

٢٢ - ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، بلغت الميزانية المخصصة لوزارة السياحة والنقل والبلديات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قدره ٣٩,٥ مليون دولار، تُخصّص منها مبلغ ٢٥ مليون دولار لهيئة السياحة

في برمودا. وإضافة إلى ذلك، ساهم قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة في عام ٢٠١٦، مقابل ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٥.

دال - البناء

٢٣ - في عام ٢٠١٦، نما قطاع البناء واستغلال المحاجر بنسبة ١٠,٧ في المائة عن العام الماضي، لتصل قيمته إلى ٢١١,٠ مليون دولار. وارتفعت القيمة التي يضيفها ذلك القطاع بنسبة ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٦، وهذا راجع أساساً إلى أنشطة البناء المستمرة المرتبطة بمباريات كأس أمريكا الخامسة والثلاثين وأعمال التجديد في أحد أكبر فنادق الإقليم. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، ٣٥ في المائة من الأعمال المنجزة كانت تتعلق بالمباني السكنية، حيث نفذ القطاع الخاص ما نسبته ٦٨ في المائة منها ونفذ القطاع العام ما نسبته ٣٢ في المائة. وكان العديد من المشاريع الفندقية جارياً وبدأ العمل بالمحطة النهائية الجديدة للمطار في عام ٢٠١٧.

هاء - النقل والاتصالات

٢٤ - بما أنه يوجد في برمودا شبكة طرق عامة معبدة يبلغ مجموع طولها حوالي ٢٠٠ كلم، وشبكة طرق خاصة يبلغ طولها ٤٠٠ كلم، فإن حركة المرور على الطرق العمومية فيها كثيفة، إذ بلغت حوالي ٧٩ مركبة لكل كيلومتر في عام ٢٠١٦. وأدت القيود المفروضة على تملك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى تطوير نظام للنقل العام مكون من الحافلات والعبّارات. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، تعمل برمودا حالياً على تعديل تشريعاتها (قانون المركبات لعام ١٩٥١) لإتاحة استئجار السيارات الصغيرة لأول مرة. وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع المركبات البرية المسجلة ٤٧ ٣٨٧ مركبة، وهو ما يمثل زيادة للعام الثاني على التوالي، حيث شهد عام ٢٠١٥ أول زيادة خلال ست سنوات.

٢٥ - وتُسَيَّر رحلات جوية تجارية منتظمة تربط برمودا بعدد من الوجهات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية، تدير سجلاتها هيئته الطيران المدني وهيئة الشحن والشؤون البحرية في برمودا.

٢٦ - وحسب ما ورد في التقرير المعنون حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برمودا لعام ٢٠١٦، الذي نشرته حكومة الإقليم، في عام ٢٠١٦، بلغت نسبة الأسر المعيشية التي لديها هواتف ثابتة ٨٣ في المائة (مقابل ٨٧ في المائة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤)، في حين بلغت نسبة ملكية الهواتف المحمولة ٨٩ في المائة (مقابل ٨٦ في المائة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤)، ولدى ٩٢ في المائة من الأسر المعيشية و ١٠٠ في المائة من المؤسسات التجارية إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٧ - وفقاً لبيان ميزانية الفترة ٢٠١٨/١٩١٩، ستخصص وزارة التعليم وتنمية القوة العاملة ميزانية قدرها ١٤٠,٥ مليون دولار، بما يعادل ١١,٩ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي المقدّر للفترة

٢٠١٨/٢٠١٩، وزيادة قدرها ٥,٨ ملايين دولار من أجل تغطية النفقات المخصصة للتدريب الإضافي للقوة العاملة وتطوير البرامج التعليمية وتعزيزها.

باء - العمالة

٢٨ - تشير البيانات الأولية المستقاة من استقصاء العمالة لعام ٢٠١٧ الذي أجرته حكومة الإقليم إلى أن العدد الكلي لفرص العمل في برمودا قد ارتفع بشكل طفيف من ٤٨١ ٣٣ في عام ٢٠١٦ إلى ٥٢١ ٣٣ في عام ٢٠١٧، في حين بلغ عدد فرص العمل ذروته في عام ٢٠٠٨، حيث بلغ ٢١٣ ٤٠ فرصة عمل. وفيما يخص بيانات العمالة في عام ٢٠١٦، ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، ارتفع عدد البرموديين من أصحاب الوظائف بنسبة ٠,٤ في المائة، من ٤٩٤ ٢٣ شخصا في عام ٢٠١٦ إلى ٥٧٨ ٢٣ شخصا في عام ٢٠١٧. وبقي معدل البطالة الرسمي في حدود ٧ في المائة منذ عام ٢٠١٥.

٢٩ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، تعترم إدارة تنمية القوى العاملة بوزارة التعليم وتنمية القوى العاملة بدء خطة وطنية استراتيجية لتطوير القوى العاملة في عام ٢٠١٨، لتحل محل الجزء الثاني من خطة التدريب الوطنية التي أعدت أصلا لوضع استراتيجيات تهدف إلى تحسين الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

٣٠ - وبوابة العمالة البرمودية، وهي قاعدة بيانات وطنية على الإنترنت تديرها إدارة تنمية القوى العاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، متاحة للبرموديين الذين يبحثون عن عمل، ويتمثل الغرض الرئيسي منها في تجميع فرص العمل المتاحة في برمودا في موقع مركزي واحد، بما يساعد على الربط بين العمال وأرباب العمل وإتاحة المزيد من الفرص للبرموديين المؤهلين للحصول على عمل، والتقليل من الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل في نهاية المطاف. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغ عدد المسجلين في البوابة ٨١٦ ١ من أصحاب العمل وما يزيد على ١١ ٥٤٠ مرشحا.

٣١ - وواصلت لجنة إصلاح القوانين العمل على توحيد قوانين العمالة، وهي لجنة أنشأها وزير الشؤون الداخلية وكلفت باستعراض الإطار التشريعي للعمالة واستكمالها وتحسينه. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن يُعرض مشروع قانون أثناء الدورة التشريعية لعام ٢٠١٨.

جيم - التعليم

٣٢ - يشير بيان الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى أنه حُصص لوزارة التعليم، لتلك السنة المالية، نحو ١١٤ مليون دولار، دعما لهدفها العام المتمثل في تولي القيادة الاستراتيجية والإشراف والتوجيه السياساتي من أجل تنفيذ منهاج تعليمي عالي الجودة.

٣٣ - والتعليم في برمودا إلزامي، وهو مجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٨ سنة. ويضم نظام التعليم العام للبلد ١٠ مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي، و ١٨ مدرسة ابتدائية، و ٥ مدارس متوسطة، ومدرسة واحدة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومدرستين ثانويتين عُلويتين، بلغ مجموع الطلاب فيها، وفقا لإفادة السلطة القائمة بالإدارة، ٩٤٥ ٤ طالبا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويوجد عدد من المدارس الخاصة، منها ست مدارس للتعليم الابتدائي المبكر، توفر التعليم لقرابة ٤٠ في المائة من الطلاب ممن هم في سن التعليم الإلزامي. وتلك المؤسسات لا تحصل

على تمويل حكومي. وقد بلغ مجموع عدد المسجلين في المدارس في عام ٢٠١٧، بما في ذلك المدارس العامة والخاصة وكلية برمودا، ٩ ٣١٨ طالبا.

٣٤ - ويستفيد الطلاب القادمون من أقاليم ما وراء البحار من فئة رسوم التعليم المخصصة للطلاب المحليين في الجامعات البريطانية شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، طوال السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وإضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتعليمهم العالي أو المهني.

دال - الصحة العامة

٣٥ - وفقا لبيان الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بلغت الميزانية المخصصة لوزارة الصحة ١٩٠ مليون دولار (تمثل ما نسبته ١٦,١ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي المقدّر)، بزيادة عن ميزانيتها للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، البالغة ١٦٢,٧ مليون دولار، والتي تمثل ما نسبته ١٤,٦ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي، وذلك وفقا لمعلومات مقدّمة من الدولة القائمة بالإدارة. وإضافة إلى الأنظمة، تقدم الوزارة توجيهاً متعلقة بالسياسة العامة للقطاع الصحي. وتقدم أيضا خدمات في مجال الصحة العامة وخدمات للمسنين وللأشخاص ذوي الإعاقة، ولرعاية ذوي الإصابات الحادة في المستشفى، ورعاية المصابين بالأمراض النفسية في المستشفى، وخطط تأمين صحي معقولة التكلفة، وهيئات تنظيمية للإخصائين الصحيين وللتأمين الصحي. ولدى الإقليم نظام مختلط لتمويل الرعاية الصحية يتألف من تمويل حكومي مباشر ومن خدمات التأمين الصحي الاجتماعي، مدعوما بإعانات حكومية.

٣٦ - وسكان برمودا هم أقرب إلى سن الشيخوخة ومعدل الخصوبة فيها منخفض. ووفقا للإحصاءات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، كان متوقعا أن يبلغ ١٨ في المائة من السكان سن ٦٥ سنة أو أكثر في عام ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي معدل الخصوبة ١,٥ ولادة لكل امرأة، وهو دون مستوى الإحلال البالغ ٢,١ ولادة لكل امرأة. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، تُدر العمر المتوقع عند الولادة في الإقليم في عام ٢٠١٧ بـ ٨١,٥ سنة، حيث بلغ العمر المتوقع للرجال ٧٧,٧ سنة و ٨٥,١ سنة للنساء. وتفيد التقارير بأن متوسط العمر المتوقع أكبر بأربع سنوات لدى البيض منه لدى بقية السكان.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٧ - تتولى وزارة الأمن الوطني المسؤوليات الإدارية عن فوج برمودا الملكي، وعن دائرة الشرطة في برمودا، ودائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، ومراقبة الحدود، والإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات. وتعمل الوزارة على كفالة أن تعمل الوكالات والإدارات التابعة لها جنبا إلى جنب من أجل تعزيز جميع جوانب السلامة في برمودا.

٣٨ - ولا تزال دائرة الشرطة في برمودا ملتزمة بضمان الأمن العام من خلال الإنفاذ الصارم للقوانين وإشراك المجتمعات المحلية وإجراء تحقيقات دقيقة تفضي إلى توجيه إدانات. وتواصل الدائرة التركيز على خمس أولويات تشغيلية في مجال الخدمات الشرطة، هي: (أ) تعزيز ثقة الجمهور؛ و (ب) توفير خدمات شرطة متقدمة وظاهرة للعيان بوضوح؛ و (ج) الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ؛ و (د) إجراء

التحقيقات في أوانها مع التركيز على النوعية؛ و (هـ) حماية الشرائح السكانية الضعيفة. وتواصل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعصابات الإجرامية توفير برامج تهدف إلى الوقوف في وجه الجرائم المتصلة بهذه العصابات ووضع حد لها.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٧، واصلت المملكة المتحدة تغطية تكاليف مستشار لشؤون إنفاذ القانون مقره في ميامي بالولايات المتحدة، يتولى تنسيق وإدارة وتيسير التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم بشأن الأخذ بأساليب ومهارات جديدة. وعلاوةً على ذلك، ظلت السفينة RFA Mounts Bay راسية في منطقة البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة. وعملت السفينة أيضاً مع قوات بحرية أخرى ومع حرس السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وقدمت السفينتان RFA Mounts Bay و HMS Ocean خدمات إغاثة إنسانية حيوية للمنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة - أنغويلا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر تركس وكايكوس - التي تضررت في أيلول/سبتمبر من إعصاري إيرما وماريا.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

٤٠ - تسري على برمودا أحكام الصكوك الأساسية الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، مدّدت المملكة المتحدة رسمياً التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل نطاق انطباقها برمودا في آذار/مارس ٢٠١٧ مع تحفظين يتعلقان بالمادتين ١ و ١٥ (٤) من الاتفاقية. وأوضحت حكومة الإقليم، في شباط/فبراير ٢٠١٧، أن التحفظ الأول هو من أجل الحفاظ على الوضع الذي تستطيع بموجبه برمودا أن تستمر في تجنيد مجندين ذكور فقط في فوج برمودا الملكي وألاً تجنيد المؤسسات الدينية على أن يكون فيها قساوسة إناث. أما التحفظ الثاني فيراعي الأحكام الدستورية والأحكام المتعلقة بالهجرة التي ينشأ عنها تمييز ضد المرأة البرمودية المتزوجة من رجل غير برمودي، نظراً لأن الرجل غير البرمودي المتزوج من امرأة برمودية لديه حقوق أقل مما لدى المرأة غير البرمودية المتزوجة من رجل برمودي.

٤١ - وقد تأسست لجنة حقوق الإنسان في برمودا في عام ١٩٨٢ لتنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٨١. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، تتعلق الجوانب الرئيسية الثلاثة لعمل اللجنة بتوفير وسائل فعالة ومتاحة في الوقت المناسب للبت في الشكاوى الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان والتحرش الجنسي والإعاقة، وبتعزيز المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان في برمودا، وتشجيع الأفراد على انتهاج مبادئ المساواة، والمساعدة على تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في العمالة والحصول على الخدمات.

٤٢ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ناقش كل من المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار العزم المشترك على مواصلة تعزيز التقيد بحقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في تلك الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، أعربوا عن ترحيبهم بالمشاركة

البناء للأقاليم في التحضير لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في ذلك الصدد. وأكد قادة أقاليم ما وراء البحار أيضا من جديد تأكيدهم على التزامهم بكفالة تحقيق أعلى المعايير الممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظ الجانبان التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين وقعا مؤخرا، واتفقا على ضرورة أن يظل رفاه الأطفال يشكل أولوية محورية في خطط الإنعاش، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافةً إلى ذلك، أعرب الجميع عن ترحيبه بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم ترمي إلى زيادة فعالية التعاون فيما بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

خامسا - البيئة

٤٣ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، حُلَّت وزارة البيئة في تموز/يوليه ٢٠١٧ ووزعت مهامها فيما بين إدارة الحدائق في وزارة الأشغال العامة وأقسام التخطيط والبيئة والموارد الطبيعية بوزارة الداخلية. ولم يطرأ أي تخفيض على التمويل أو الموارد نتيجة للنقل. وأوكلت إلى وزارة البيئة والموارد الطبيعية مسؤولية دعم قطاعي الزراعة وصيد الأسماك المحليين، والتراث البحري، ومكافحة التلوث، وإدارة حقوق المياه، وإدارة المحميات الطبيعية البرية، والمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض، والرقابة على الحيوانات الأليفة، ومكافحة الآفات الغازية، وتشغيل حوض الأسماك والمتحف وحديقة الحيوان في برمودا.

٤٤ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، منحت وزارة الداخلية الأولوية لتطوير وتوسيع نطاق لجنة بحر سارغاسو، المنشأة عملا بإعلان هاملتون المتعلق بالتعاون على المحافظة على بحر سارغاسو، وذلك لتحسين إدارة كامل بحر سارغاسو الذي اعترف به الإعلان بوصفه بيئةً بحرية مفتوحة وهامة. وترأس وزير البيئة في برمودا الاجتماع المشترك الثالث للجنة وللأطراف الموقعة على إعلان هاملتون، الذي عُقد في جزر الأزور، بالبرتغال، يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٤٥ - وتواصل برمودا جهودها الرامية إلى ضمان الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك لديها، وتحسين أمنها الغذائي. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، تشير الملاحظات الواردة من صيادي الأسماك ومن المسؤولين الحكوميين إلى أن الأسماك تتجمع للتفريخ في وقت أبكر من السنة، وذلك على الأرجح لارتفاع درجات حرارة المياه. وعلاوة على ذلك، أُجرت استراتيجية متعلقة بالمحاصيل الوطنية من أجل الاسترشاد بها في مساعي الجزيرة لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي.

٤٦ - ويُنتج حوالي ٩٨ في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم شركة خاصة واحدة تعتمد حصرا على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء. وتوفر نسبة الـ ٢ في المائة المتبقية محطة خليج تاينز لتحويل النفايات إلى طاقة، وهي محطة تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة.

٤٧ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، أدت التعديلات التي أُدخلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على قانون متنزهات برمودا الوطنية لعام ١٩٨٦ إلى إنشاء ١٦ محمية جديدة (٩٠ فدانا) في نظام المتنزهات الوطنية. وبإعادة تصنيف سبعة متنزهات قائمة كمحميات طبيعية، بلغ العدد الإجمالي للمحميات في إطار نظام المتنزهات الوطنية ١١٢ محمية (بمساحة إجمالية قدرها ١١٢٩ فدانا).

٤٨ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أقرت حكومات كل من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا إنما هو تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الأحداث المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلنت تلك الحكومات التزامها بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية المعنية بتغير المناخ، وذلك لضمان مراعاة آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بالكامل في المفاوضات. وأتفق على أن يحضر ممثل من الأقاليم الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المزمع عقده في كاتوفيتسي، ببولندا، في الفترة الواقعة بين ٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ضمن وفد المملكة المتحدة، مع التأكيد على الأهمية البالغة لحضور تلك الأقاليم في المساعدة على تعظيم أثر الرسالة المشتركة المتمثلة في ضرورة بلوغ درجة عالية من الطموح فيما يتعلق بتحقيق الغايات المتصلة بتغير المناخ. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدما بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديل الدوحة المدخل على بروتوكول كيوتو، ليشمل الأقاليم التي أبدت استعدادها لذلك، وذلك من خلال المشاورة الأولية مع الأقاليم التي أظهرت اهتماما بالمشاركة في الاجتماعات المتعلقة باتفاق باريس المقرر عقدها في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجال إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بوسائل منها الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

سادسا - المسائل العسكرية

٤٩ - تحتفظ برمودا بفوج دفاع يضم حوالي ٤٢٠ جنديا، ويدعى فوج برمودا الملكي، الذي يشمل "نواة" دائمة تتألف من حوالي ١٤٠ جنديا و ٣٠ جنديا متفرغا، إضافة إلى أفراد يعملون بدوام جزئي. وفي عام ٢٠١٥، عدّل قانون الدفاع لكي ينص على أنه ينبغي زيادة العدد المطلوب من أفراد الفوج والإبقاء عليه خلال التجنيد الطوعي، وأنه، إذا لم يستوف هذا العدد، للحاكم إما أن ينقح أدوار الفوج ومسؤولياته لمراعاة النقص أو أن يأذن بالتجنيد الإجباري لاستيفاء العدد المطلوب. ورغم أن صفوف الفوج كانت تُكوّن في العادة عن طريق التجنيد الإجباري بطريق القرعة، فإن جميع الملتحقين بالفوج في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ كانوا من المتطوعين، مما مكّن الفوج من استكمال جميع قوامه على أساس التجنيد التطوعي في سنتين متعاقبتين.

٥٠ - ويتعاون الفوج بانتظام مع حكومات وجيوش أجنبية تشمل حكومات جامايكا وكندا والولايات المتحدة، ويساعد في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في الأقاليم الأخرى التي تديرها المملكة المتحدة.

٥١ - وإضافة إلى ذلك، ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، يقدم أفراد قوة القوارب التابعة لفوج برمودا الملكي المساعدة لدائرة الشرطة في برمودا في احتياجاتها المتعلقة بتنفيذ مهام تسيير الدوريات والخفارة البحرية الداخلية. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، العمل جار على سن قانون لإنشاء قوة قوارب بحرية متفرغة يُكوّن قوامها من جنود تابعين للفوج، ولتمكين الفوج من الاضطلاع بمسؤوليته على الوجه الأكمل.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

٥٢ - إن برمودا عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة؛ وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت لمكافحة غسل الأموال. ووكالة المعلومات الاستخباراتية المالية في برمودا عضو في مجموعة "إيغمونت" لوحدات المخبرات المالية؛ وهيئة النقد في برمودا عضو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وفريق مشرفي المركز المالي الدولي. وتضطلع برمودا أيضاً بدور رئيسي في المنتدى العالمي المعني بالشفافية الضريبية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوصفها عضواً في فريق استعراض الأقران التابع للمنتدى. وإضافة إلى ذلك، تشارك برمودا في مؤسسة حفظ السلاحف البحرية، وفي الحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الأمن، وفي الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، واللجنة الأولمبية الدولية.

٥٣ - وباعتبار برمودا إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة، فهي منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي إلا أنها ليست عضواً فيه. ووفقاً للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، تواصل المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "Brexit"). وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أجزاء أسرة المملكة المتحدة، وقد أكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكاً بموجب القرار المتعلق برابطة الأقاليم الواقعة وراء البحار الذي اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣، والذي تمت المصادقة عليه في إطار جهود تحدف، في جملة أمور، إلى الانتقال من نهج تقليدي للتعاون الإنمائي إلى شراكة تبادلية تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم.

ثامناً - الوضع المستقبلي للإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٤ - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الوضع المستقبلي لبرمودا في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٥ - في الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، خلال دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل إقليماً بريطانياً. وقال إن الأقاليم جزء لا يتجزأ من

بريطانيا العالمية وأن التزام المملكة المتحدة بأمن وازدهار أقاليمها لا يزال قويا، وذلك على نحو ما يتجلى من سرعة وشمول استجابتها للدمار الذي حلّ ببعض الأقاليم من جراء إعصار إيرما وما يتجلى من جهود الإنعاش الجارية.

٥٦ - ومضى ممثل المملكة المتحدة يقول إنّ المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. ومع دخول المملكة المتحدة في مفاوضات للخروج من الاتحاد الأوروبي، فهي ملتزمة التزاما تاما بمراعاة أولويات أقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك إقليم جبل طارق. وأوضح أنّ المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار المعني بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي قد أنشئ لمناقشة أولويات الأقاليم وتحديد المزيد من مجالات المشاركة الجماعية. وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها.

٥٧ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. وأعلنوا عن التزامهم باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالب السيادية العدائية. وفيما يتعلق بالأقاليم التي لديها سكان دائمون يرغبون في رفع اسم الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ذكر أن المملكة المتحدة ستواصل دعم مطالبهم. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقتهم الدستورية تظل هي البنية الصحيحة، فقد نُقلت السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفقا أيضا على ضرورة مواصلة الحوار بشأن تلك المسائل لكفالة نجاح الترتيبات الدستورية وإعدادها بفعالية لتعزيز المصالح المتلى للأقاليم وللمملكة المتحدة.

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٨ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ٩٨/٧٢ من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ٢٠١٧ (A/72/23)، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل، في عملية إنهاء استعمار برمودا، عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب برمودا هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بجرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، إلى أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم ومع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذ سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي، المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أكدت أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام ٢٠٠٥ الذي يقدم دراسة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وما زالت تأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد الاقتراحات في مجال السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(هـ) أكدت الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الحكومة، بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(و) رحبت بقيام الدولة القائمة بالإدارة بتوسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل برمودا في آذار/مارس ٢٠١٧؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) رحبت بمشاركة برمودا مشاركة نشطة في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ط) شجعت الإقليم على مواصلة المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية؛

(ي) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب برمودا ورغباته، وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين برمودا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في برمودا، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيغاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ل) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(م) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتميئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه، تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية، وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذا ضريبيا؛

(ن) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم، وتقديم المساعدة له، وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(س) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة برمودا وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

المرفق

خريطة برمودا



Map No. 1423 Rev. 2 UNITED NATIONS
June 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)